

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تطبيقات المنهج الوظيفي في التكامل الإقليمي : دراسة حالة اتحاد المغرب العربي

Applications of The Functional Approach in Regional Integration: A Case Study of The Arab Maghreb Union

قطاف تمام أسماء ، Guettaf Temam Asma

أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

Associate professor , Mohamed khider University, Biskra, Faculty of Law and Political Sciences, Department of Political Sciences and International Relations, Laboratory of Rights and Freedoms in Comparative Systems .
asma.guettaftemam@univ-biskra.dz

تاريخ القبول : 2024/06/19

تاريخ الاستلام: 2024/04/27

الملخص :

شكل المنهج الوظيفي أحد أبرز مناهج التكامل الإقليمي التي تسابقت العديد من الدول لتبنيه في عملية تكاملها الإقليمي , وتعتبر التجربة التكاملية المغربية نموذجا على ذلك , و هو ما تهدف هذه الورقة البحثية تناوله بالدراسة من حيث مدى تناسب المنهج الوظيفي للتجربة التكاملية . خلصت الدراسة إلى فعالية المنهج الوظيفي في عملية التكامل شرط احترام شروطه وآلياته, كما خلصت إلى أنّ العديد من الأسباب كانت وراء عدم تناسب المنهج الوظيفي في التطبيق على الواقع المغربي أهمها الطبيعة الشخصية للأنظمة السياسية المغربية وتدني مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والثقافة لدى الجماهير المغربية .

كلمات مفتاحية: المنهج الوظيفي , التكامل الإقليمي , اتحاد المغرب العربي

Abstract:

The functional approach is one of the most prominent approaches to regional integration that many countries raced to adopt in their regional integration process, and The Maghreb integration experience is considered an example . The study concluded that the functional approach is effective in the integration process, providing the respects of its conditions and mechanisms . It also concluded that many reasons were behind the incompatibility of the functional approach in application to the Maghreb reality : the personal nature of the Maghreb political systems and the low level of political, economic awareness, and culture among the Maghreb masses.

Keywords : Functional Approach, Regional Integration, Arab Maghreb Union

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر بروز الكثير من التجمعات الإقليمية من أجل تنسيق التعاون في مختلف المجالات من اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، وغالبا ما كانت هذه التجمعات تنشأ نتيجة الشعور بخطر ما يهددها، غير أنه ومع مرور الزمن ونتيجة للانفراج الدولي بعد الحرب الباردة بدأت التجمعات ذات الطابع الاقتصادي تبرز بقوة. الأمر الذي طرح أهمية اختيار الدول للمنهج الذي ستتبناه في عملية تكتلها و مدى صوابية هذا الاختيار في ظل وجود عدة مداخل نظرية لدراسة ظاهرة التكتل، فتماشيا والتوجه العالمي العام وما يفرضه من تحديات على منطقة المغرب العربي من ناحية ونتيجة للكثير من المعطيات الداخلية والإقليمية من ناحية أخرى ظهر اتحاد المغرب العربي -الذي يشكل محور هذه الدراسة- كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية. ومنه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

_ هل يعتبر المنهج الوظيفي هو المنهج الأنسب لدراسة و تمحيص هذه التجربة التكاملية و الإحاطة بمختلف جوانبها؟ و قد تمثلت الأسئلة الفرعية في :

1_ ما هي الخصائص التي ميزت المنهج الوظيفي و جعلته أكثر تناولا و طرحا في الساحة السياسية عن باقي المناهج؟
2_ كيف تم تطبيق تقنيات المنهج الوظيفي على التجربة التكاملية المغربية ؟

لتحليل الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة وضعت مجموعة من الفرضيات ذات العلاقة بالظاهرة موضوع الدراسة أحاول مناقشتها من خلال عناصر هذه الورقة البحثية .

1_ إن الإخفاق المتكرر لمحاولات التكامل بين دول المغرب العربي يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف وجهات النظر حول طبيعة التكامل المنشود والانطلاق من أرضية مشحونة بالخلافات.

2_ إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتطلب اعتماد المقاربة الوظيفية التي تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية وإقامة المشاريع المشتركة وليس فقط على آلية السوق التي تؤدي إلى تحرير المبادلات التجارية بين الدول.

3_ إذا شكّل المنهج الوظيفي فضاءً خصبا لدراسة تجارب تكاملية فإن إخفاقات الإتحاد المغاربي لا تعود إلى المنهج بقدر ما تعود إلى مستويات أخرى في التجربة التكاملية المغربية. و تهدف الدراسة إلى تناول المنهج الوظيفي على مستوى التكتلات الإقليمية و معالجة مسألة أهمية اختيار الدول للمنهج الذي ستتبناه في عملية تكتلها و مدى صوابية هذا الاختيار في ظل وجود عدة مداخل نظرية لدراسة ظاهرة التكتل، أخذه في ذلك اتحاد المغرب العربي كدراسة حالة .

المقاربة المنهجية:

إن دراسة وتحليل هذا الموضوع تطلبت مني اعتماد مقاربة منهجية مركبة من:

_ المنهج الوصفي :

لكوننا بصدد إعطاء معلومات و حقائق حول المنهج الوظيفي و كيفية تطبيقه على أرض الواقع و وصف هياكل الاتحاد المغاربي .

_ منهج البحث التاريخي المقارن :

و ذلك برجعنا لمختلف المراحل التطورية التي مر بها المنهج الوظيفي و أصله و تتبع تطور مصطلح الوظيفة، كما تم استعماله في رصد مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها التجربة التكاملية المغربية و مقارنتها بالأوضاع الحالية التي آلت إليها.

_ منهج دراسة الحالة :

وذلك من خلال أخذنا لتجربة اتحاد المغرب العربي كحالة خاصة بالدراسة محاولين اسقاط الشق النظري المتعلق بالمنهج الوظيفي على هذه التجربة و دراسة مدى تناسب هذا المنهج بالتطبيق عليها.

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الخطة التالية :

المحور الأول : الإطار النظري للمنهج الوظيفي.

أولا _ تعريف ونشأة المنهج الوظيفي

ثانيا _ خصائص المنهج الوظيفي

ثالثا _ شروط المنهج الوظيفي

رابعا _ المرحلة والانتشار في المنهج الوظيفي

المحور الثاني : المنهج الوظيفي في تجربة اتحاد المغرب العربي.

أولا _ تأسيس التجربة التكاملية المغربية .

ثانياً_ المرحلية و الانتشار في مسيرة التجربة التكاملية المغاربية.

ثالثاً _ تقييم المنهج الوظيفي

المحور الأول : الإطار النظري للمنهج الوظيفي.

يعتبر المنهج الوظيفي من أبرز المناهج التي تتسارع الدول في تبنيه في عمليات تكاملها و ذلك نظرا لما يتميز به من خصائص , وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من نشأة و تعريف لهذا المنهج ثم التطرق لمختلف خصائصه و الشروط التي يتطلبها تطبيق هذا الأخير إضافة إلى مراحل تطبيقه .

أولاً_ تعريف ونشأة المنهج الوظيفي :

1_ تعريف المنهج الوظيفي :

مصطلح المنهج الوظيفي يتكون من جزئين : " المنهج و الوظيفة أما المنهج فقد عرف بأنه الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة و الكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع البيانات و تحليلها و التوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة على تلك التساؤلات"¹

كما عرفه موريس أنجرس بأنه مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف.² في حين نجد أن عمار بوحوش قد عرفه بأنه :مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم³ أما غازي حسين عناية فقد عرف المنهج بأنه : "كل أسلوب أو طريقة تتبع من أجل تحري الحقائق العلمية و ضروب المعرفة و في أي علم من العلوم و منه فهي تتعدد بتعدد تلك العلوم و تتشعب بتشعبها و كذلك تتنوع بأنواعها و قواعدها لأنواع تلك العلوم"⁴ و هناك عدة تصنيفات للمناهج فعلى سبيل المثال لا الحصر يصنفها أحمد بدر :-المنهج الوثائقي أو التاريخي –الأسلوب التجريبي –منهج المسح –منهج دراسة الحالة –المنهج الإحصائي.⁵

أما مصطلح وظيفة Function و وظيفي Fuctional فله معاني متعددة ,ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال سوركين,و هذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لمتغير ما هو الذي يقدمه الجزء إلى الكل , و هذا المعنى الذي استخدمه الكثير من الانثروبولوجيين مثل رادكليف براون R.Brown و رالف لنتون R.Linton و مالمينوفسكي برونسكو Malinowski و إميل دوركايم.

و يرى كالفن جولدنر Gouldner Alven أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصر و تفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية .فإذا كانت الأخيرة تجيب (العلاقة السببية)عن " لماذا" , فإن الأول (الاتجاه الوظيفي) يجيب عن "ما الداعي". و بالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية او تشكيلها بدقة , إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقائها.⁶

و يعرفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها :تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها و التي تؤدي إلى تحقيق التكيف و التوافق في نسق معين .كما هناك من يعرف الوظيفية بأنها : "طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام و الوظائف التي تؤديها تلك البنى يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام , ثم تحدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف و يفحص أسلوب أدائها , ثم تؤسس صلات بين أسلوب أداء هذه الوظائف الأساسية و نوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع."⁷

كما عرفت في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية لإسماعيل عبد الكافي بأنها :حركة فكرية شاملة و تعتبر مرادفة لمصطلح الاستخدام Use و هي أداة تحليلية تحدد لنا ما يجب أن نبحث عنه و تقدم لنا تفسير لنشاط التنظيمات السياسية من حيث تأثيرها و تأثيرها بالأنساق الأخرى.⁸

و منه يأتي التحليل الوظيفي للحياة السياسية لتفسير روابط الواقع السياسي على وضع يجعل من مفهوم النسق الأساسي الذهني للتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني ,ذلك أن تصور " الوظيفة" كمفهوم يركز على أنه ليس ثمة وظائف إلا في إطار كل بذاتية متميزة بتحقيق قيامه و استمراره بمجموعة من أعضاء بوظائف تتجه متساندة إلى بلوغ هدف نهائي مشترك هو استمرار الكل.⁹

و منه يمكن ان نقدم تعريفا إجرائيا للمنهج الوظيفي على أنه :تلك الطريقة التنظيمية التي يتم بواسطتها تداخل و تفاعل الوظائف التي تؤديها الأجزاء المكونة للظاهرة الاجتماعية ككل بغية الحفاظ على تماسكها و توازنها فأى خلل على مستوى أي جزء من الأجزاء يؤدي إلى اختلال توازن الظاهرة ككل.¹⁰

2- نشأة المنهج الوظيفي :

3- يعتمد المنهج الوظيفي في البحث السياسي على دراسة و تحليل وظائف النظام السياسي , فهو إذن جاء لتغطية النقص المنهجي المتمثل في وظيفة الظواهر المدروسة .

ثالثا شروط المنهج الوظيفي:

إذا كان التكامل يتجاوز صور التعاون التي تنطوي عليها الصيغ الأخرى أوتلك المستهدفة من النظم والأجهزة العاملة على المستوى العالمي فإنه يتطلب توافر عدد من العناصر، ونقص ذلك مجموعة الشروط أو المتطلبات الضرورية للعملية التكاملية، غير أن توفر هذه الشروط- حسب بعض المفكرين -لا يؤدي بالضرورة إلى التكامل بل يوفر الإمكانية التي يمكن أن تتبلور من خلال آليات العملية التكاملية. ويمكن عرض أهم الشروط التي تثار عند دراسة التكامل فيما يلي:

1-التجانس الاجتماعي :

يقصد به تقارب و تشابه القيم الاجتماعية مما يساعد على خلق التصورات فوق القومية .

2-تشابه القيم :

توحيد و تشابه القيم خاصة خاصة بين النخب التيلها تأثير على عملية اتخاذ القرارات في دولها يعتبر من أهم شروط التكامل .

3-المصلحة المشتركة :

إذا كانت الدول تدخل في عملية التكامل بهدف تحسين مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية, فإن هذه العملية يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف و بطريقة عادلة نسبيا, إذ يجب في النهاية أن يكون لجميع الدول الأعضاء في التكامل مصلحة محققة .و هذا لا يمكن أن يعني أن الاستفادة متساوية بالنسبة لكل الدول في أي مجال من مجالات التكامل .¹³

لكن هذا الغير يستفيد أكثر يستفيد أكثر منها في الجانب الأمني أو السياسي أو الاجتماعي , و في آخر المطاف يكون لكل الدول مصلحة مشتركة في عملية التكامل . و هو ما يؤدي إلى القضاء على النزاعات و ذلك بخلق مصلحة مشتركة في التجارة و اقتصاد.¹⁴

4-العلاقات التاريخية الودية :

توفر نوع من التبادل و العلاقات التاريخية الودية بين الدول الأعضاء يسهل كثيرا من تحقيق عملية التكامل .فالدول و

و تعود فكرة الوظيفة و منها الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي ,و منه انتقلت إلى الدراسات الانثروبولوجية و الاجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة و يكييفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.¹¹

حيث يرجع الفضل العظيم لاستعمال مصطلح "وظيفة" لأول مرة في البحث العلمي إلى المفكر البيولوجي "داروين" Darwin الذي أحدث ثورة فكرية في علوم الحياة من خلال نظريته في التطور , و لقد كان لهذه العلوم الانثروبولوجية أثارا كبيرة على العلوم الاجتماعية. ففي القرن التاسع عشر بات شائعا فيما بين علماء الاجتماع فكرة النظر إلى المجتمع ككائن عضوي حي و من بينهم "أوجست كونت" August Comte, و "هربرت سبنسر" Harbert Spencer, و "راد كليف براون" Radecliff Brown, و "مالينوفسكي" Malinowski , يذهب هؤلاء المفكرين إلى حد التأكيد على فكرة مفادها أن المناهج العلمية المستخدمة في دراسة الكائن الحي تنطبق كذلك على المجتمع , و لدراسة الانسان دراسة كلية يجب النظر إلى المجتمع كبناء متكامل ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض و كل جزء من هذه الأجزاء يؤدي وظيفة محددة أو دورا بحيث تتكامل الوظائف فيما بينها , مما يسمح للنسق ككل الديمومة و الاستمرارية في الوجود و البقاء .¹²

ثانيا خصائص المنهج الوظيفي :

يتميز المنهج الوظيفي بمجموعة من الخصائص تجعله يتميز عن باقي المناهج الأخرى أهمها :

المنهج الوظيفي يستند في مهمته التنظيمية إلى فكرة الكل الذي يتكون من أجزاء يؤدي كل جزء منها دوره ,و يعتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء الأخرى .

2 - يستند المنهج الوظيفي إلى سعي الأجزاء المتجانسة وظيفيا نحو تحقيق التوازن التلاؤمي المتبادل بين الأجزاء التي يشكلها الكل ,و هذا يعني أن المنهج الوظيفي هو وسيلة لغاية و التي تتمثل في المحافظة على تماسك النسق الاجتماعي و توازنه أي المحافظة على البناء المتكامل للمجتمع ككل نسقي من خلال قيام كل مؤسسات المجتمع بوظائفها كوظيفة التكيف التي يقوم بها النسق الفرعي الاقتصادي و وظيفة التكامل التي تقوم بها المؤسسات التربوية و الدينية للمجتمع و وظيفة المحافظة على النمط التي تقوم بها المؤسسات الثقافية و الأسرة و وسائل الاعلام .

القرارات من حيث التغير في موقع السلطة المركزية من القطر إلى الإقليم ومن حيث مواقف الفاعلين المختلفين منها وتقديراتهم لمغزى التغيرات بالنسبة إلى مصالحهم وتشكيل علاقاتهم الداخلية وعبر القطرية.

10-المرحلة في العمل:

إذا كان التكامل يمثل الهدف المنشود فإن دراسته تتطلب التعرض للعملية التي يتم بها الانتقال إلى تلك الحالة لأنه عملية طويلة الأجل ويتطلب هذا إدخال الزمن بصورة جوهريّة في تحليلها، فهو عملية متعددة المراحل، ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود يرى الكثير من المفكرين أنه من الخطر للغاية بدء العملية التكاملية بتحدي مفهوم سيادة الدول الأطراف أو إثارة النزعات الوطنية ولكن من الأفضل البدء بمجالات لا تثير مثل هذه الحساسيات، وأن من أفضل الأدوات لتحقيق التكامل الإقليمي هو إجراءات التكامل الاقتصادي.¹⁷

رابعاً المرحلة والانتشار في المنهج الوظيفي:

تمتلك الوظيفية بعضاً من المفاهيم الأساسية التي تبين الكيفية التي تقوم عليها تنبؤاتها، وتعتبر ظاهرة الانتشار من أهم المفاهيم التي طرحتها وبخاصة عند أرنست هاس ويملك الانتشار معنيين: معنى أساسي ويختص بجوانب التفاعلات الاقتصادية التي تقوم بين وحدات اقتصادية معينة، ومعنى تابع يختص بما تحدته هذه التفاعلات الاقتصادية من تأثير في الجانب السياسي.¹⁸

تقوم الوظيفية على منهج مرحلي آلي في آن واحد، حيث أن البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي والتي سوف تؤدي آلياً إذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قممها، ويعتبر الانتشار Spillover المحرك الرئيسي لعملية التكامل والاندماج.

فبدايات هذه النظرية كانت مع مسار الاتحاد الأوروبي الذي بدأ 1950، أين أقر "هاس" أن التعاون الدولي يشكل مساراً¹⁹ فالانتشار يحدث حسب له لأن السياسات المتخذة لتحقيق هدف معين لا يمكن أن تكون حقيقية وفعالة إلا إذا تم توسيع هذا الهدف أما "ليندبرغ" فيرى أن الانتشار هو عبارة عن مسار بواسطته يمكن للنشاط في مجال معين أن يخلق وضعية و حالة تجعل من الهدف الأصلي مستحيل التحقيق إذا لم يتم توسيع هذا النشاط إلى نشاطات مكملة والتي بدورها تخلق حالات و أوضاع تكون مصدر بروز حاجات

النخب و الحكومات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار من التفاهم و الود.

5-التكاليف المرتبطة بعملية التكامل:

إذا كان لعملية التكامل جانب مرتبط بتحقيق مصلحة و فائدة جميع الدول المعنية فإنها كذلك تنطوي على جانب التكاليف و عليه يشترط لنجاح مسار التكامل أن تكون تكاليفه أقل نسبياً من فوائده و أرباحه.¹⁵ حيث أن هذا المدخل نفعي و عملي محض هدفه التطور باعتداده المنهجية القطاعية في عملية التكامل.

6-الثقافة السياسية المشتركة:

ويقصد بذلك ضرورة توفر قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين أطراف العملية التكاملية الأمر الذي يتطلب توفر عنصرين هما:

أ- الإحساس المشترك بأهمية التكامل.

ب- الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض من علاقاتهم بأطراف أخرى وهو ما يؤدي إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل التي يوجهها كل طرف إلى الآخر.

7-وجود النخب الحاكمة المتقاربة الأهداف:

إن الدخول في العملية التكاملية يتطلب - إضافة إلى ما سبق ذكره من شروط -توفر الدول الأطراف في العملية على النخب الحاكمة ذات البرامج والسياسات والأهداف المتقاربة، وهو ما يوفر الإرادة السياسية الضرورية لانطلاق العملية.

8-وجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية:

إذا كانت الإرادة السياسية ضرورية للانطلاق فإنها لا تكفي وحدها بل يجب توفر المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنفيذ البرامج والسياسات المتقاربة وبالتالي تنشيط التبادلات بين مختلف الأطراف والعمل على التصدي إلى كل ما من شأنه إعاقة العملية. حيث أن خدمات المنظمة تمثل قوة أساسية¹⁶

9-تغير أسس التنظيم المجتمعي لأطراف العملية التكاملية:

وهذا ينطوي على فرضين أساسيين:

الأول: وهو فرض الإمكان أي توافر أرضية كافية من التشابه في القيم تجعل التوجه إلى التكامل أمراً ممكناً.

الثاني: فرض الوضوح التوجيهي بمعنى وجود رغبة في إحداث تغييرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل. ويتم التغيير بعمل يشارك فيه الفاعلون وهم الفئات والنخب الاجتماعية القطرية كما أنه يعني تعديلاً للقواعد التي تحكم عملية اتخاذ

جديد رئيس الجزائر، زين العابدين بن علي رئيس تونس، معمر القذافي قائد الجماهيرية الليبية والحسن الثاني ملك المغرب) في القمة المنعقدة في زرالدة في العاشر يونيو 1988. وقام الرؤساء بتشكيل لجنة مغربية عليا لإنجاز المشروع الوحيد وقد استمرت أشغالها من يونيو 1988 إلى يناير 1989.

وفي 17 فبراير 1989، التقى الرؤساء الخمسة في مراكش للتوقيع على الاتفاقية المنشأة للاتحاد المغاربي لتقوية الروابط بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى التكامل المغاربي الشامل.²¹

وقد حددت المادة الثانية من المعاهدة أهداف الاتحاد المتمثلة في "تقوية العلاقات الأخوية الموجودة بين البلدان وشعوبها، تحقيق التنمية ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، إقامة السلم المؤسس على العدالة والمساواة، تبني سياسة موحدة في مختلف القطاعات والتحقيق التدريجي لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال".

وبفضل المؤسسات والبرامج المحددة، عرف الاتحاد المغاربي انطلاقة جيدة، تدعمت بالإرادة السياسية لرؤساء الدول لزيادة الروابط بين بلدانهم. إلا أن هذا البناء أصبح معطلا منذ 1995 لوجود عوامل عديدة أعاقته مسيرته وتطوره.²²

ثانياً المرحلية و الانتشار في مسيرة التجربة التكاملية المغربية.

يمكن تتبع البدايات الأولى لهذا المسار بتوقيع إتفاقيات الرباط عام 1963 م(منذ 44 عاماً) والتي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة(المغرب، تونس، الجزائر)، تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق مختلف مخططات التنمية، حيث اقتنعت الدول المغربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي سيحقق لها أقصى المنافع والمصالح، فتم إزالة كل ما يمكن أن يعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، ما أدى إلى تبني حزمة من الاتفاقيات ومجموعة من الإجراءات التي تلزم كل الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

وتوالت اللقاءات في طنجة وتونس عام 1964 م، لتلحقها بعد ذلك مجموعة من اللقاءات في العواصم المغربية لاحقاً، حيث تقرر إنشاء أجهزة التعاون للمغرب العربي، متمثلة في اللجنة الاستشارية، ومركز الدراسات الصناعية. و تم اتخاذ قرارات هامة من طرف وزراء الاقتصاد، ذات علاقة بالتجارة

جديدة و هكذا يتم الانتشار كما أن الانتشار يمكن أن ينتج عن المنافسة التي تسبب فيها عملية التكامل و عن عدم التوازن في الاستفادة من نتائج هذه العملية و عليه تجد المؤسسات التكاملية نفسه مضطرة لاتخاذ قرارات جديدة في نشاطات أخرى من أجل إعادة التكافؤ لميزان الاستفادة.²⁰

المحور الثاني: المنهج الوظيفي في تجربة اتحاد المغرب العربي
تأتي التجربة التكاملية المغربية كتكتل إقليمي يضم الدول المغربية المتواجدة في الشمال الإفريقي و كحالة جريئة لتحقيق منافع أكثر و مصالح أعظم لدول المنطقة، نحاول عبر هذا المحور رصد أهم المحطات التأسيسية التي عرفتها مسيرة الاتحاد المغربي و كذا تفحص مواطن تطبيق المنهج الوظيفي على هذه التجربة و تقيمه.

أولاً تأسيس التجربة التكاملية المغربية.

مرت فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي بمجموعة من المحطات التاريخية، كان أولها لقاء طنجة سنة 1958 أين انعقد مؤتمر الأحزاب المغربية الثلاثة (زعماء الحركة الوطنية): حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، و جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

ثم تعززت الفكرة بإقامة مؤسسة إقليمية "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب" بموجب مبادرة مؤتمر وزراء الاقتصاد للبلدان المغربية المنعقدة في أكتوبر 1964.

وتم تزويدها بعدد من المؤسسات والأجهزة لتسيير عملها ودرست إمكانية إقامة تكامل بين اقتصاديات البلدان المغربية عن طريق:

تحرير المبادلات البينية وتنسيق السياسات الاقتصادية.

تنسيق المبادلات الاقتصادية بين البلدان المغربية والمجموعة الأوروبية.

إلا أنها تعثرت بسبب الضعف المؤسسي لعدم وجود سلطة البت في الأمور دون العودة إلى إجماع وزراء الاقتصاد المغربية، لكن يبقى السبب الحقيقي هي غياب الإرادة السياسية للتنسيق الإقليمي لضيق نظرة كل بلد للتنمية وربطها بوجهة نظره وارتباطاته الداخلية.

واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية نهاية الثمانينيات أين عادت العلاقات إلى الاستقرار (لأسيما العلاقات المغربية الجزائرية بسبب مشاكل الحدود السياسية ومشكلة الصحراء المغربية) وأدت إلى تأسيس المغرب الكبير، باجتماع الرؤساء الأربع و الملك (معاوية ولد الطايح رئيس موريتانيا، الشاذلي بن

للأخطار التي تواجهها هذه الدول ، وإيمان بضرورات التشاور والتنسيق والتكامل ، فقد عقدت قمة مغربية للدول الخمس في 10/6/1988 وتقرر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغربية ، انعقدت على أثرها القمة التأسيسية في مراكش 17 /2/ 1989 م والتي وضعت هياكل الإتحاد ، متضمنة أهدافاً وطموحات كبيرة ، يتحتم إنجازها خلال أربع سنوات مثل:

- حرية التبادل التجاري .
- إلغاء الحدود الداخلية .
- إنشاء المصرف المغربي للاستثمار .
- تحقيق الوحدة الجمركية

على أن يتم إستكمال إنشاء السوق المغربية المشتركة عام 2002م.

وكونت هياكل الإتحاد ممثلة في الأمانة العامة، اللجان الوزارية المتخصصة، لجنة الأمن الغذائي لجنة الاقتصاد والمالية ، لجنة البنية الأساسية ، لجنة الموارد البشرية ، الهيئة القضائية.

وحسب المادة الخامسة من معاهدة الإتحاد المغربي ، فإن مجلس الرئاسة ينعقد في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن إقتضت الضرورة ذلك – وما أكثر هذه الضرورات – لقد إنعقدت القمة 6 مرات خلال العشر سنوات الماضية ، كان آخرها بتونس عام 1994 م.

لقد واجه الإتحاد المغربي خلال حقبة التسعينات ، وكالعادة في كل تعاون إقتصادي عربي تداخل السياسي بالأمني والإقتصادي ، مثل الملف الإسلامي بالجزائر ، ومشكلة الصحراء الغربية ، والمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر ، وتباين المواقف من قضية لوكربي ، وتداعيات الموقف من احتلال العراق لدولة الكويت ، والموقف من إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين . وبطي صفحة حرب الخليج ، وقضية لوكربي ، إستشعر القادة المغاربة أهمية التعاون والتكامل ، حيث تم تكثيف إجتماعات مجلس وزراء الخارجية ، والمجلس الوزاري المكلف بالتجارة واللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالإقتصاد والمالية.²⁶

وفي الدورة الثامنة لأعضاء المجلس الوزاري المكلف بالتجارة التي عقدت بتونس في يناير 2007 م ، تم تدارس نتائج أعمال

البينية ، وأفضلية التزويد المغربي ، والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير ، وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات ، كما تم الاتفاق أيضاً على التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية.

حيث نجد أن هناك مآزق في تحديد طبيعة و محتوى المجال الاقتصادي الحيوي الذي يمكن ان يمثل نقطة البداية في حركة التكامل المغربي.²³

وعلى مدى ستة عشر عاماً شهد العمل المغربي فترات مد وجزر تداخلت فيها العوامل السياسية بالإقتصادية بالاجتماعية ، ولم ينجز فيها الكثير نتيجة لمشاكل موروثة ، منذ العهد الإستعماري وأختلاف الإيدلوجيات المتبناة ، وتباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهد العام 1980 م إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه ، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد واللجنة الاستشارية القارة ، ولجان قطاعية مختصة (عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات والبرامج ، واقتراح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول²⁴ ولقد أنجزت العديد من الدراسات ، من توطيّن الصناعة إلى تربية الماشية ، ومن دراسات بناء السفن وإصلاحها ، إلى مشاكل إقامة صناعات تحويلية للمحاصيل وأنجزت دراسات القطار المغربي والتكامل الكهربائي ، والمواصفات الصناعية والأدوية والمنتجات الصيدلانية ، والمصرف الصناعي المغربي ، و تم مثلاً بين الجزائر و تونس إنجاز مصنع الاسمنت " سوتسيب " في فريانة في ديسمبر 1983²⁵ ويمكن وصف هذه الفترة بمرحلة الأمان والطموح التي تجسدت في دراسات فنية لم تعرف طريقها إلى التنفيذ. وكمثال على ذلك الشركة المغربية للطيران التي تم دراستها عام 1969 م ، وصيغت معاهدة إنشائها ونظامها الأساسي ، ووافقت عليها الحكومات عام 1970 م . سبعة وثلاثون عاماً من الانتظار لقد مرت الدول المغربية خلال حقبة الثمانينات بظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة ، تمثلت في أداء إقتصادي منخفض ، وتنامي لأزمة المديونية ، ووقف الإتحاد الأوروبي إستيراد العديد من المنتجات الزراعية بعد انضمام أسبانيا والبرتغال عام 1986 م ، تزامنت مع أحداث سياسية داخلية في بعض الدول كالجزائر وتونس والمغرب ، وتعدّد علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة ودول الغرب بشكل عام. وإستشعاراً

الوظيفية محصورة بتلك المناطق من العالم التي تتقاسم قيم الرفاه التي تدعي الوظيفية تعزيزها²⁹
خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة المتواضعة للمنهج الوظيفي و كيفية تطبيقه على التجربة التكاملية المغربية نجد أن ما يسترشد به هذا المنهج من مفاهيم و متغيرات و ما يقدمه من وصفات لتحقيق التكامل يحدد الأولويات والوسائل والإجراءات المتخذة لتحقيق التكامل في الحالة المغربية , شرط أخذ ذلك بجدية و صدق تطبيق .

ومن ناحية أخرى يعتبر المنهج الوظيفي أضعف مناهج التكامل من حيث مدى أنسبته في التطبيق على الواقع المغربي للعديد من الأسباب التي أهمها الطبيعة الشخصية للأنظمة السياسية المغربية والتي تجعل الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا شبه مستحيل في العالم المغربي وتدني مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والثقافة لدى الجماهير المغربية وتفشي الأمية والسلبية في أغلب الدول المغربية مما ينعكس بدوره على مستوى المشاركة السياسية لهذه الجماهير.

أخيراً يمكننا القول بأن تجربة التجمع الإقليمي المغربي "إتحاد المغرب العربي " يصعب العثور فيها على أي أثر للمنهج الوظيفي فضلا عن مسألة مدى أنسبية هذا المنهج كمنهج عمل لتطبيقه على التجربة المغربية و اعتبار أمر اختياره قرار عقلائي صائب ورشيد .

و يمكننا الخروج بالمقترحات التالية :

_ إعادة النظر في المقاربة المتبعة للتكامل لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي و ذلك بضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة و دراسة بديل مجدي.

_ تفعيل و بعث روح جديدة لمؤسسات الاتحاد المغربي القائم, انطلاقا من معالجة قصورها, ومنحها الصلاحيات الضرورية للتحرك على المستوى الإقليمي, وهذا يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية. وإعتبار هذه المؤسسات مكسبا للتجربة التكاملية المغربية .

_ ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي تركز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء .

الفريق المكلف بإعداد إتفاقية منطقة التبادل الحر المغربية ، والبرنامج المحلي للإعفاء من الرسوم الجمركية ، والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل ، وإعداد التصنيف الجمركي الموحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك ، وكذلك مشروع التنسيق إزاء قيام منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي عام 2010 ، ومدى إستعداد الدول المغربية لإستحقاقات هذه المرحلة.

عقد الإجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية بطرابلس في أغسطس 2007م ، حيث تم تشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين هذه الدول ، متمثلة في لجنة الرقابة المصرفية ، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف ، لجنة أنظمة المدفوعات ، كما تم أيضاً تدارس مدى تفعيل دور إتحاد المصارف المغربية.²⁷

ثالثا - تقييم المنهج الوظيفي

نظرا لأن كل أفكار الوظيفيين مرتبطة بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة و نظرا لكون هذه الأخيرة تمر الآن بمرحلة تقييم و تجسيد فإنه من الصعب في الوقت الراهن توجيه انتقادات²⁸ و مع ذلك فهناك بعض الحقائق التي أثبتت فشل بعض الطروحات النظرية منها :

1- الفصل بين السياسة الدنيا والعليا وافترض الانتقال من التكامل على المستوى الوظيفي إلى التكامل على المستوى السياسي تلقائياً كما انتقدت من حيث افتراضها بإمكانية اقتطاع أنشطة معينة من أنشطة الدول المتكاملة دون أن يتأثر ذلك بالقرارات السياسية التي قد تعوق التكامل الوظيفي نفسه أو أن يؤثر ذلك التكامل الوظيفي في السياسة العليا مما قد يهدد بإيقافه من جانب القيادات.

2- ارتباطها بخبرة معينة هي الخبرة الليبرالية الديمقراطية.

3- افتراضها إمكانية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية وهذا إن كان قد حدث في الجماعة الأوروبية لدى أفراد فهو لم يحدث بعد على مستوى اجتماعي واسع ولا زالت القوميات الأوروبية المختلفة داخل الجماعة الأوروبية تتمسك بهويتها المستقلة بل وتتفجر فيها حركات تؤكد هذا الاستقلال وتعارض الانصهار.

4- الوظيفية تقدم على أنها مقاربة كونية و غير سياسية تتعاطى مشكلات الاندماج العالمي إلا أنها في الحقيقة تركز على قيم سياسية ليبرالية نفعية , لذا قد تكون فضائل

- 9- الشكري محمد، تجربة التكامل الإقتصادي عن الإتحاد المغاربي، [ب.د.ن] الدوحة، 2007.
- 10- شلي محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات، الأدوات، الطبعة الخامسة، دار هومه، الجزائر، 2007.
- 11- عاشور محمد، التكامل الاقليمي و التنمية في إفريقيا: الواقع و التحديات، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2005.
- 12- عناية حسين غازي، مناهج البحث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.
- 13- غريفيش مارتين، أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- 14- قنديلجي عامر، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية، دار المسيرة، عمان، 2008.
- 15- مانع عبد الناصر جمال، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم، الجزائر، 2004.
- 16- مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية و الاعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 17- نافع حسن، الاتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 18- ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو متوسطية، الطبعة الأولى، دار توبقال، المغرب، 1997.
- المقالات :
- 1- عبد الله طارق "النموذج الاقتصادي الاستعماري و سياسات التنمية في المغرب العربي" قراءات سياسية، العدد 4، 1994.
- 2- السالك ولد ديدي 'اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل،' مجلة المستقبل العربي، العدد 32، 2005.
- الموسوعات والقواميس:
- 1- عبد الكافي عبد الفتاح اسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، [د.د.ن.][د.م.ن.][د.س.ن.].
- الأطروحات:
- 1- بخوش صبيحة "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989_2007" رسالة دكتوراة (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007-2008)
- 2- بن خليف عبد الوهاب "المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق" رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1996-1967).
- الانترنت:
- 1- عبد الرشيد زرواتي، يحيى سعيدي، جدوى الاتحاد المغاربي وتكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع، من الموقع: <http://www.ulum.nl>
- العمل على التكامل الاقتصادي باعتباره السبيل الوحيد لبناء سوق متكاملة و البدء في حلحلة مشكلة الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء خاصة بين الجزائر و المغرب .
- تحسين وتحديث النصوص القانونية للاتحاد حيث لتصبح مواكبة للمستجدات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في العالم بفعل العولمة المتسارعة.
- توفر الإرادة السياسية الصادقة أهم المداخل لحياء و بعث الاتحاد المغاربي من جديد لكون الاتحاد و التكامل بالأساس عملية ذات طابع سياسي حتى وإن كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذلك، فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل لن تكون هناك عملية تكاملية.
- ضرورة اعتماد إستراتيجية واضحة المعالم وشاملة للنهوض بالتجربة التكاملية المغاربية أي مقارنة شاملة في المجال الاقتصادي وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص تقوم على احترام المبادئ الأساسية للشفافية والمنافسة الشريفة.
- قائمة المراجع:
- I- اللغة العربية :
- الكتب :
- 1- أبو بكر محمود مصطفى، اللحلح عبد الله أحمد، مناهج البحث العلمي: أسس علمية، حالات تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 2- أنجيس مورييس، ترجمة صحراوي بوزيد و آخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، دار القصبة، الجزائر، 2004.
- 3- بوحوش عمار، الذنبيات محمود محمد، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.س.ن.].
- 4- بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
- 5- إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومه، الجزائر، 2010.
- 6- الجابري و آخرون، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- 7- جندلي عبد الناصر، تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 8- سعودي عبد الغني محمد، الخضير أحمد محسن، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1992.

Political Science And What To Do About It, Department Of Political Science ,Yale University.

-3- Richard Little And Michael Smith ,Perspectives On World Olitics,Third Edition,Routldgem,London And New York,2006

-4- Scott Burchill And Others, Theories Of Internationalrelations,Third Edition, Palgrave Macmillan, New York , 2005.

-5-Thomas Schoennaum ,International Relations – The Path Not Taken, Edition By : Cambridge University Press, New York,2006.

2- "إتحاد المغرب العربي " من الموقع : <http://ar.wikipedia.org> , اليوم: 20_03_2024, الساعة : 14:00.

II- اللغة الأجنبية :

اللغة الفرنسية:

• Les livres :

-1-Laroche Jospa,Politiqua Internationale ,2eme ,L.G.D.J.PARIS.2000

-2- Note Sur La Methodologie De La Science Politique ,Faculté De Droit Département De Sciences Politiques, Universite De Liege, Année académique 2002-2003.

اللغة الانجليزية:

• Books:

-1- Gustavsson And Lewin Leif,The Future Of The Nation State;Essays On Cultural Pluralism And Political Integration ,Ed;Routledge, Scotkholm ,Sweden.

-2- Ian Shapiro ,Problems,Methods,And Theories In The Study Of Politics,Or What's Wrong With

الهوامش:

1 مصطفى أبو بكر محمود, أحمد عبد الله اللحج,مناهج البحث العلمي:أسس علمية,حالات تطبيقية (الإسكندرية : الدار الجامعية,2007),ص 43.

2 مورييس أنجريس,ترجمة صحراوي بوزيد و آخرون,منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية(الجزائر : دار القصة,2004),ص 98.

3 عمار بوحوش, محمد محمود الذنبيات,مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية,[د.س.ن.],ص 99.

4 غازی حسين عناية,مناهج البحث (الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة,2006),ص 67.

5 عامر قنديلجي,البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية(عمان : دار المسيرة ,2008),ص 90.

6 عامر مصباح,منهجية البحث في العلوم السياسية و الاعلام (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية , 2008),ص ص193,192.

7 المرجع نفسه , ص 192 .

8 عبد الكافي عبد الفتاح اسماعيل,الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ([د.م.ن.]: [د.د.ن.],[د.س.ن.], ص 391 .

9 عادل فتحي عبد الحافظ, النظرية السياسية المعاصرة, الطبعة 1 (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة, 1997), ص 152.

10 عبد الناصر جندلي,تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ,2005),ص 224.

11 محمد شلي, المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم, المناهج, الاقتربات , الأدوات, الطبعة الخامسة(الجزائر : دار هومه , 2007), ص 171

12 عبد الناصر جندلي,مرجع سابق,ص 222.

13 Scott Burchill And Others, Theories Of Internationalrelations,Third Edition, (New York : Palgrave Macmillan, 2005),p64.

14 حسين بوقارة ,مرجع سابق, ص ص 18,19.

15Laroche Jospa,Politiqua Internationale ,2eme(PARIS : L.G.D.J..2000) ,p205.

16 Little Richard And Smith Michael,Perspectives On World Olitics,Third Edition (London And New York :Routldgem , 2006),p169.

17 بخوش صبيحة" اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 _ 2007" رسالة دكتوراة (جامعة الجزائر,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,2007-2008),ص 19,20.

18 عمر إبراهيم العفاس, نظريات التكامل الدولي الإقليمي, الطبعة 1 (بنغزي : جامعة قاريونس, 2008), ص 139.

19- حسين بوقارة ,مرجع سابق, ص ص 75,76.

20 Thomas Schoenbaum ,International Relations – The Path Not Taken, (New York :Cambridge University Press, 2006),P 58.

21سهم حروري " الخلافات السياسية وأثارها على مسار التكامل المغاربي " ملتقى مغاربي حول مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبار القطرية والتحديات الخارجية, قسم العلوم السياسية, جامعة محمد خيضر- بسكرة.

22سهم حروري , مرجع سابق .

23بوقارة حسين ,إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي (الجزائر :دار هوم,الجزائر,2010),ص 35.

24محمد الشكري,تجربة التكامل الإقتصادي عن الإتحاد المغاربي (الدوحة :[ب.د.ن],2007), ص 4.

25محمد عابد الجابري و آخرون ,وحدة المغرب العربي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية,1987),ص 189.

26 الشكري محمد,مرجع سابق,ص 6.

27نفس المرجع ,ص 6,7.

28. حسين بوقارة ,مرجع سابق ,ص 77

29غريفيش مارتن ,أوكالاها,المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة, مركز الخليج للأبحاث , 2008),ص 359.